اثر العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

م.د. جبار اسماعيل عبد
كلية هندسة المعلومات – جامعة النهرين

الملخص

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، اذ يعد الاقتصاد عامل مؤثر على كل مفاصل ونواحي الحياة في كل دول العالم وهو المحرك الاساس لنجاح الديمقراطية. وتنبع اهمية البحث عبر تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين العامل الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، اذ ان الغاية الاساسية هي الوصول الى تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون بالحقوق والحريات والضمانات الاساسية عن طريق قدرة النظام السياسي من توظيف الاقتصاد في عملية التحول الديمقراطي. ويسعى البحث إلى رصد وتحليل وتوضيح أثر العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وتبيان اهم مقوماته ومعوقاته.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بعد التغيير في العراق، لم تفلح في معالجة ومكافحة افة الفساد المالي والاداري وفي ايجاد الحلول الناجعة للخروج من الازمات التي تواجه

عملية التحول، وهذا يشكل بمجموعه ازمات حادة هددت استمرار النظام السياسي، ومن ثم خلقت تصدعاً لعملية بناء دولة ديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: أثر، العامل الاقتصادي، العراق، التحول الديمقراطي

Abstact

The economic factor plays a major role in the accomplishment of the process of transformation into democracy, as the economy is considered an effective factor in all aspects of life in all countries around the world and it's the main engine in the success of democracy. The importance of the research stems from highlighting the nature of the relation between the economic factor and the process of democratic transformation in Iraq after 2003, as the main goal is to achieve a democratic state in which citizens have their rights and freedom and the basic guarantees through the ability of the political regime to employ economy in the process of democratic transformation. The research aims to monitor, analyze and clarify the impact of the economic factor in the process of democratic transformation in Iraq after 2003 and to show its most important components and obstacles. One of the most important conclusions reached by the research is that the successive governments to rule Iraq after the changes in Iraq have not succeeded in addressing and combating the scourge of financial and administrative corruption and in finding effective solutions to escape the crises facing the transformation process which negatively affected the ability of the political regime to employ economy in the process of democratic transformation, and this constitutes a group of severe crises that threatened the continuation of the political regime and thus created a crack in the process of building a democratic state.

Keywords: Impact, Economic Factor, Iraq, Democratic Transformation

المقدمة

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في إحداث عملية التحول نحو الديمقراطية، حيث تكون مدخلا مناسباً لدفع النظم غير الديمقراطية للتحول الى نظم ديمقراطية، وتؤدي الازمة الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة

للنظام التسلطي، ومن ثُمَ التشكيك في حقه بالاستمرار في السلطة و الحكم، كما تؤدي الازمات الاقتصادية إلى انقطاع العلاقات بين النظام و قطاعي التجارة و الصناعة في المجتمع . إن النمو الاقتصادي قد يكون عاملاً محفزاً او ضاغطاً لإحداث التحول كونه يؤدي لزيادة نسبة المتعلمين، و من ثم تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية، كما أن زيادة مستوى الثراء تحد من حالة عدم العدالة في توزيع الثروات مما يؤدي إلى ظهور الطبقة و الفروقات بين افراد الشعب، لكن هناك صعوبات اخرى تتعلق بالقدرة على ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية شبه المزمنة في الدولة الاستبدادية المتمثلة في شيوع البطالة العالية بين الشباب، و انخفاض مستوى المداخيل الفردية لدى فئات واسعة، حيث إن عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل، والفجوة الواسعة بين المداخيل، و سوء التوزيع للثروة، ووجود اقتصاد ريعي، او تعتمد على القطاعات الهشة مثل السياحة و الخدمات، و تراجع و تيرة التصنيع.

اكدت العديد من الدراسات والابحاث على توقف نجاح عملية التحول الديمقراطي بوجود إنتقال اقتصادي ناجح يعمل على معالجة المشكلات الاقتصادية الصعبة التي يعيشها افراد المجتمع. فالعامل الإقتصادي يمثل تحدياً مهما في عملية التحول الديمقراطي، وان تعرض الحكومات المتحولة ديمقراطياً لنكسات اقتصادية يمكن أن يؤدي إلى الفشل في تحقق الترسيخ الديمقراطي المنشود، لأن الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين، والتوسع في حجم الطبقة الوسطى لكي تلعب دورها الصحيح.

اهمية البحث

تسهم هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة العلاقة بين العامل الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣، ومحاولة بيان ما يمثله العامل

الاقتصادي من تحديث واستقرار لاي نظام سياسي ، اذ ان الغاية الاساسية هي الوصول الى تحقيق دولة ديمقراطية يتمتع فيها المواطنون بالحقوق والحريات والضمانات الاساسية عن طريق قدرة النظام السياسي من توظيف الاقتصاد في عملية التحول الديمقراطي. اذ يعد الاقتصاد عامل مؤثر على كل مفاصل ونواحي الحياة في كل دول العالم وهو المحرك الاساس لنجاح الديمقراطية.

اشكالية البحث

عوامل كثيرة ضربت العراق بعد ٢٠٠٣، منها التغيرات السياسية والامنية الاقتصادية والاجتماعية العميقة والتي اثرت على عملية التحول، وقادت الى تراجع الانتاج وتدمير البنى التحتية والمنشأت الصناعية وتخلف الزراعة والاعتماد على الاستيراد وتراجع التنمية الاقتصادية والاقتصاد الريعي بزيادة انتاج النفط وتصديره، والاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية، ادى ذلك الى التأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية ومعيشة المواطن ومن ثم التأثير في عملية التحول الديمقراطي، وانطلاقا من ذلك:

نطرح السؤال الاتي وهو: كيف يؤثر العامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق؟

فرضية البحث

وينطلق البحث من فرضية مفادها هناك دور مباشر ومؤثر للعامل الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ في خلق الظروف والشروط الملائمة لاقامة بناء متكامل للدولة الديمقراطية عبر التركيز على المقومات الاقتصادية والتي تمكن النظام السياسي من انجاز وظائفه وازدياد قدرته، اما في حالة عجزه عن تذليل المعوقات والازمات المصاحبة لعملية

التحول التي يخلقها تأثير العامل الاقتصادي فان ذلك يؤدي الى انتاج اسباب الاخفاق السياسي واستفحال الازمات والتي تنعكس سلبا على الدولة والمجتمع.

منهجية البحث

من اجل التحقق واثبات فرضية البحث والوصول الى النتائج فقد تم الاعتماد على المنهج التحليل النظمي، فضلاً عن ذلك ارتكز البحث الى الاعتماد على المنهج الوصفي.

المحور الاول: المقومات الاقتصادية واثرها في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣ بدأ العراق بالإتجاه نحو تطبيق نظام سياسي جديد يقوم على الديمقراطية والتعددية، ونحو نظام إقتصادي جديد يعتمد على السوق ويبتعد عن نمط التخطيط المركزي للاقتصاد. ونظراً إلى ما ينطوي عليه هذا التحول من تبعات وتداعيات وكلف إجتماعية متعددة وخطيرة. فأن مواجهة التحديات والإخفاقات على أكثر من صعيد التي واجهها العراق لم تكن وليدة الظروف التي أحاطت أو نتجت عن طبيعة التغيير الذي حدث بعد العام٢٠٠٣ للخليط من السياسات والإخفاقات الاقتصادية والتنموية والسلوك السياسي غير الملائم، بل كانت أيضاً إنعكاس لتلك الآثار الممتدة.

وهناك عدة مقومات للإصلاح الاقتصادي تتعلق بالعوامل التي تأثر في قرارات الإنتاج والتبادل والتوزيع والإستهلاك من أهمها:

اولاً-إعادة هيكلية النظام الاقتصادي

إلغاء او تقليص دور القطاع العام والتخلي عن سياسة دعم السلع الاستهلاكية الاساسية وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي يتبنى إدارة النشاط الاقتصادي بالإشتراك مع القطاع العام وليس على حسابة تحجيمه أو تصفيته. إن تصحيح

مسار الإقتصاد العراقي جاء كرد فعل للإختلالات الهيكلية التي تعرض لها خلال العقود الماضية المتمثلة بضعف كفاءة القطاع العام، وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف الترابط الداخلي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وعجز الموازنة العامة بسبب عدم تحقيق التوازن بين إرادات الدولة ونفقاتها، فضلاً عن عجز الميزان التجاري وذلك لإعتماده على سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد عبء خدمتها، وضعف البنى التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وغياب الإستراتيجيات الصحيحة وتدهور شروط التبادل التجاري، وأزمة الغذاء العالمية التي أعقبها إرتفاع في أسعار الغذاء، وتزامن معها إنخفاض حاد في أسعار النفط مثلاً عن الإرتفاع العالمي في أسعار الفائدة. لقد كان لهذه الإختلالات آثار كبيرة في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي[١].

ان حدوث تقلبات في اسعار النفط عالمياً وعدم استقرارها وتواتر الازمات والنكبات بشكل مستمر، يمثلان فرصة للاستفادة من هذه التجارب من أجل بناء نظام اقتصادي عراقي متنوع يقوم على قاعدة عريضة من القطاعات وليس فقط على قطاع النفط. وعليه لابد ان يقوم العراق باتباع مايلي:

١- انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي يعني عملية توسيع نطاق الانشطة الاقتصادية سواء في الانتاج او التوزيع للسلع والخدمات، مما يدعم استقرار الاقتصادات بتنوع قاعدتها الاقتصادية، اذ انه طالما بقي العراق معتمداً على مورد واحد هو القطاع

[١] **محمد طاقة وآخرون: أساسيات علم الإقتصاد (الجزئي والكلي)، ط٢، مكتب الجامعة للشراء والنشر والتوزيع الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٤٥.**

الاستخراجي (النفط ومشتقاته) في تكوين المداخيل والناتج المحلي، فانه لن ينفك من الوقوع في الازمات الواحدة تلو الاخرى من خلال تأثره بالصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الاسعار في السوق العالمية لهذا المورد، لذا يجب من صناع القرار ايجاد البدائل على المدى القصير والبعيد وفق استراتيجية معينة، وتتضمن سياسة التنويع الاقتصادي على خلق قطاعات اخرى تزيد من مستوى الدخل، وكذلك تنويع الهيكل الانتاجي بحيث تنخفض نسبة الاعتماد على الواردات النفطية[٢].

كذلك يمكن التوسع في الانشطة الاقتصادية من خلال السياحة لما لها من أهمية كبيرة في التنويع الاقتصادي للبلد، اذ ان السياحة تخطت المفهوم المعاصر كونها سفر وفعاليات ترويجية الى نوع اخر من الصناعة لها من المقومات كباقي الصناعات من رأس المال والمواد الخام والسوق والنقل والعمل، اذ ان السياحة في العراق تمتاز بميزة تنافسية ديناميكية نظرا لما يتوفر في العراق من الامكانات السياحية المتنوعة، الا ان هذه الامكانات لم تترجم بطريقة صحيحة الى الانجازات الممكنة ولو تم استغلالها ببرنامج عمل متكامل من خلال استراتيجية وطنية لتطوير وتنمية السياحة في العراق، كونها احد مرتكزات الاقتصاد الوطني العراقي لما يمكن تحققيه من موارد مالية تسهم في عملية تنمية الاقتصاد، كما يمكن ان تسهم في توفير فرص للعمل من خلال استيعاب اعداد واسعة من الايدي العاملة، فضلاً عن تحقيق حصيلة من العملات الاجنبية وتحسين في الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن اهميتها الاجتماعية والثقافية الناتجة من خلال الاختلاط بشعوب الدول الاخرى ومعرفة ثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم،

[٢] حسين علي الكرعاوي، سلطان جاسم النصراوي، الاقتصاد العراقي بين أزمتين: التداعيات والحلول الممكنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، العدد ٣٥، المجلد ٩، ص ٣٠٦ .

ولكون العراق يعتبر من البلدان السياحة، يجب العمل على تطوير الصناعة السياحية فيه نظراً لما يمكن ان تقدمه من دوراً مؤثراً في دعم عملية التنمية الاقتصادية فيه[٣].

كذلك الامر فيما يتعلق بمعدل الضرائب والرسوم، لابد من إصلاحات جذرية للنظام الضريبي ورفع كفاءة العاملين في هذا النظام، وتنمية موارده حتى تأخذ الضرائب والرسوم دور حقيقي كرافد للموازنات العامة للدولة. فالانخفاض في المعدلات الضريبية يرجع الى عدم كفاءة الكوادر العاملين في في هذا المجال وعدم كفاءة الهيكل الضريبي، وامتناع وتهرب اصحاب الدخل العالي من التحاسب الضريبي، اما بسبب تعاطي الرشوة من قبل العاملين في جباية الضرائب، او بسبب نفوذهم في اجهزة الدولة، فضلاًعن انخفاض الوعي الضريبي لدى الافراد المكلفين بهذا الامر، وجمود النظام وعدم كفاءة جهاز الجباية الضريبي.

ففي ظل العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة الانخفاض في اسعار النفط العالمية، لا بد من الاعتماد على الضرائب المباشرة كوسيلة لزيادة موارد الدولة، اضافة الى تحقق العدالة الاجتماعية لان الضرائب بشكل مباشرة تصيب الطبقات الغنية بالاساس، كما انها قابلة للتصاعد والتكيف حسب الوعاء الضريبي، فإذا كانت دخول الافراد بالكاد تكفي لسد حاجاتهم الاساسية،

---

[٣] مصعب عبد العالي ثامر حسين، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنوبع مصادر الدخل للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٥ رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠١٧، ص ١١٨.

فالضريبة المباشرة عندئذ لاتتناولهم حتى لا تزيد من ارهاقهم ومقدرتهم على الاستهلاك لسد تلك الحاجات اللازمة لاستمرارهم في العمل والانتاج [٤].

أضافة الى ذلك هناك العديد من الآمكانات في العراق التي تساهم في تفعيل دور القطاعات الآنتاجية والخدمية، اذ يحظى العراق بالثروات الكبيرة والمواد الاولية من النادر توفرها ووجودها في دول اخرى لها مساحة مقارية للعراق. باللأضافة الى التنوع الجغرافي (المناخي والتضاريسي) وجميعها تشكل المستلزمات الاساسية لتنمية هذه القطاعات وتنقلها من دورها الضيق والمحدد جدا نسبة الى ديناميكية تنمو بشكل مستمر والتي يمكن تحديدها اي تلك الامكانيات مثل ((الموارد الطبيعية والتي تشمل الثروة الهيدروكاربونية النفط والغاز الطبيعي الحر والمصاحب والثروة المعدنية والزراعة والموارد المائية والموارد البشرية))[٥].

٢- تطوير القطاع الخاص

إن إنشاء بيئة ملائمة للإستثمار العام والخاص (المحلي والأجنبي) كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام، وخلق وتهيئة ظروف مناسبة لتحقيق أقصى فائدة من الإندماج في الاقتصاد العالمي، يقتضي إتخاذ الكثير من الإجراءات واصدار التشريعات للإنتقال التدريجي من الإقتصاد الشمولي المركزي إلى الإقتصاد الحر، وفي المقدمة يأتي تطور القطاع الخاص وخلق بيئة ملائمة لإستثمار وتعزيز سيادة القانون في النشاطات المالية والتجارية والصناعية، بما يتضمن

---

[٤] حيدر كاظم مهدي، انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠١٥، العدد١، المجلد ٥، ص ١١٧.

[٥] سكنة جهية فرج، نعيم صباح جراح، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣_٢٠١٦)، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، ٢٠١٨، العدد ٣٥، المجلد ٣٤، ص ٧٨.

حق الملكية الخاصة وتأسيس الأعمال وتسهيل الحصول على قروض واصدار الرخص وعدالة ومصادقة العقود وتنفيذها لتحقيق العدالة وتساوي الفرص[٦]. كذلك التركيز على تطوير واصلاح قطاعي الطاقة والزراعة. فمن المهم إستحداث قطاع طاقة يلبي إحتياجات العراق، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة، ووضع خطط تنظيمية مؤسساتية على أسس قانونية ودستورية تعتمد أفضل الممارسات المحلية والدولية.

ومهما يكون من أمر فإن بعض الاقتصاديين يؤكدون على أن مستقبل الوضع الاقتصادي العراقي يتطلب توفير قوة من خارج السوق تضبط سيره وتفعيل نموذج التنمية الاقتصادية في ظل الوضع الاقتصادي العراقي المتحول. ويحدد هذا الدور ((بالدولة)) في صورته المتغيرة وفق المفهوم الاقتصادي وبعيدا عن التطرف الإيديولوجي، وإن يكون هذا الدور ذات طبيعة مرحلية وليس ابدية تتحدد ابعادها وفق تطوير وتنمية الاقتصاد باتجاه الرفاه الاقتصادي، هذا من جانب، ومن جانب أخر ان يكون هذا الدور يعد دالة بندرة الموارد في المجتمع الاقتصادي. ويستاثر النشاط الاقتصادي للدولة بسلع ((الحاجات الاساسية و التنمية البشرية)) وهذه السلع هي التي تعمل على تحسين بمستوى الرفاهية المذكورة[٧].

إن مواجهة جميع هذا التحديات والإشكاليات والتقليل من حدتها وانعكاساتها السلبية يتطلب الإسراع في تأشير موقع الخلل في الأداء السياسي والاقتصادي. ليصبح بالإمكان تطبيق برنامج شامل وحقيقي للإصلاح الاقتصادي والسياسي

---

[٦] مستشارية الأمن القومي العراقي، العراق أولا (إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠)، بغداد،٢٠٠٧، ص ٢٠.

[٧] سالم توفيق النجفي، العراق إلى أين؟، مستقبل التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٥، بيروت، تموز ٢٠٠٤، ص٩٦.

والإداري بما يتطلبه ذلك من توافر للإيرادات واستكمال لعملية البناء المؤسسي لنظام سياسي ديمقراطي قادر على خلق بيئة مناسبة لإقتصاد السوق قادرة على إطلاق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحفيز أو تفعيل إمكانات النمو الاقتصادي في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة لذلك. ومن المقومات الهامة والرئيسية للنجاح في إنجاز عملية التحول إلى اليات اقتصاد السوق هو النجاح في إرساء أسس سليمة للتحول الديمقراطي (سياسياً).

ثانياً-إيجاد فرص عمل للعاطلين ومعالجة مشكلة الفقر

إن معالجة البطالة في العراق تتطلب حلول جذرية، خاصة وأن نسبة خريجي الكليات مرتفعة، والتي تتطلب أولاً وقف آليات توليدها، وهذا يحتاج إلى الشروع بإصلاحات إقتصادية تطال كل مفاصل الحياة الاقتصادية وخلق فرص عمل يتم توليدها في القطاع الخاص وعدم الإعتماد على القطاع العام الذي يستوعب ثلث القوى العاملة العراقية، مما يوضح مدى الترهل في هذا القطاع كما يتطلب الأمر تشجيع عمليات تنظيم السكان وتحديد النسل من خلال برامج نوعية لا تتوقف عن حدود الإعلام، بل لا بد أن تصل إلى المدارس والجامعات، وأن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم ورئيس، إذ إن معدلات النمو السكاني في العراق من أعلى المعدلات في العالم، كذلك معدلات الخصوبة، كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر بالنظام التعليمي في العراق بشكل يجعل سوق العمل يستوعب الخريجين هذا من جهة، بالإضافة إلى دور برنامج القروض الصغيرة الذي تديره وزارة العمل والشؤون الإجتماعية دور كبير في تشغيل أعداد كبيرة من الخريجين من جهة أخرى، إلا إن هذا البرنامج يفتقر إلى الشفافية والى متابعة التنفيذ، كما إنه ركز على المشاريع الصغيرة، ولو كان من الأفضل القيام بحملة نوعية والى وضع برنامج تدريبي يتعلق بالجوانب الفنية

لكانت مردوداته أفضل، إذ من شأنها أن تقلل من معدلات البطالة والفقر في العراق[٨].

١-توفر الإرادة السياسية الحازمة في تبني برامج الإصلاح وقادرة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون وضمان حقوق الملكية.

٢-وجود إرادة شعبية لعملية الإصلاح وعدم تأجيلها لكي لا يأجل التقدم والإنتعاش المستمر ويزيد من مخاطر تعثر النمو.

٣-توفر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح.

٤-إصلاح الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل الأسواق المالية وتداول رأس المال وامكانية تداول اسهم ومستندات مشاريع العامة والخاصة.

٥-وفرة الموارد الاقتصادية والبشرية.

٦-أن تكون سياسات الإصلاح الاقتصادي منسجمة مع الظروف الداخلية والخارجية وأن يكون بين هذه السياسات حد أدنى من التوافق لآأن أسوء السياسات هي تلك التي تحاول تحقيق أهداف متعارضة.[٩]

ويمكن القول إن معالجة تلك الإختلالات تعتمد بشكل رئيسي على توزيع الإنتاج في القطعات الاقتصادية كافة وخلق قطعات جديدة مولدة للدخل لتقليل الإعتماد شبه الكلي على قطاع النفط. اذ يعد القطاع النفطي محرك النمو الاقتصادي فإن إرتفاع الأسعار العالمية للنفط ينعش الاقتصاد وتزداد إيرادات ونفقات الحكومة، والعكس يحدث عندما يقل الطلب العالمي على النفط وتنخفض أسعاره.

---

[٨] مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستيراتيجي الثاني، بابل، حزيران، ٢٠٠٩، ص١٤٦.

[٩] سعيد النجار، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، أبو ظبي، ١٩٨٧، ص٥٢.

ثالثاً- مكافحة الفساد وتعزيز الادارة الرشيدة

١-مكافحة الفساد

ان مكافحة الفساد تحدي كبير لاي حكومة عراقية منذ العام ٢٠٠٣ حتي الوقت الحاضر، وأن الفساد اخطر ظاهرة لآنه يهدد الامن والاستقرار والتنمية للبلد، ولآجل القضاء على إرث الفساد وشيوع ثقافته يتطلب المعالجة والحلول السريعة كونه يقوض عملية الإصلاح الاقتصادي، وكذلك يؤدي الى ضعف وعجز الدولة وعدم قدرتها على مواجهة تحديات بناء الدولة. فمن أجل قدرات المؤسسات لمكافحة الفساد على كافة المستويات في الحكومة يتعين العمل على الآتي[١٠]:

١- العمل على تشريع قانون النزاهة.

٢- تعزيز قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة، وديوان الرقابة المالية، وتفعيل مكاتب المفتشين في الوزارات.

٣- تطبيق المعايير المحاسبية وتفعيل دور الرقابة الداخلية واستقلالاتها وتبني سياسة الحد من الفساد قبل وقوعه، واعتماد قواعد وضوابط سلوك أداء الموظفين الحكوميين ورفع مستواهم المعاشي.

٤- التطبيق الجاد لقانون الدخل العام والكشف عن الأرصدة، والتقليل من فوارق رواتب المناصب (الرئاسات الثلاث والوزراء واعضاء البرلمان).

---

[١٠] مستشارية الأمن الوطني العراقي، العراق أولآ، مصدر سبق ذكره، ص٢٢. كذلك ينظر: منير الحمش: الإقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٨)، بيروتن حزيران ٢٠٠٦، ص ٨٢.

٥- التاكيد على دور الإعلام الوطني في مكافحة الفساد وتخصيص البرامج والندوات والمؤتمرات التثقيفية ، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة.

٦- إعتماد حملة توعية وطنية شاملة حول مكافحة الفساد وابراز كونه حالة سلبية وخطرة على حاضر ومستقبل أبناء العراق وليس فقط لكونه مخلاً بالسمعة والشرف وحسن السلوك وان القانون يعاقب مرتكبيه، وانما مرفوض خلقاً وشرعاً ويعتبر فضح مرتكبي الفساد والغش من الوسائل المهمة لمكافحة الفساد.

٧-كما ياتي دور القيم والمبادئ الدينية التي تؤكد على تنمية الضمير الانساني للافراد للحيلولة دون ممارسة حالات الفساد واهمية تجنب(الرشا والربا والاختلاس) كونها تضربالمصلحة العامة والخاصة للمجتمع.

٨-ويجب ان لاننسى دور الجامعات العراقية في الحد من انتشار الفساد ونشر قيم النزاهة وتقويم السلوك المنضبط لدى الطلبة والشباب ومن خلال اشراك الاساتيذ الاكاديميين بمختلف اختصاصاتهم العلمية لتبادل الخبرات مع المؤسسات والهيأة المعنية لمكافحة قضايا الفساد.

يجب أن تطلق عملية مواجهة الفساد من فهم واضح لمستوى التطور الاقتصادي والسياسي للمجتمع ولعلاقة الفساد بغيره ومن الظواهر السياسية والاجتماعية الأخرى، ومن خلال قراءة مؤشر مدركات الفساد في العالم، الذي يقدمه تقرير الفساد في العالم والذي يصدر عن الإتحاد العالمي للفساد، يمكن تأشير بعض المدركات في هذا السياق منها [١١]:

---

[١١] **عبدالمنعم سعيد ومجموعة مؤلفين، المال والنزاهة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩ ص ص ١٩ - ٢٠.**

١-هي وجود علاقة قوية بين إنتشار الفساد من ناحية وارتفاع مستوى الفقر من ناحية أخرى، فالدول الأكثر فساداً هي الدول الأكثر فقراً، فيما الدول الأقل فساداً هي الدول الأكثر غناءً .

٢- إن هناك علاقة قوية بين إنتشار الفساد ومستوى التطور الديمقراطي، فإن الدول غير الديمقراطية ذات النظم التسلطية هي الدول الأكثر فساداً والعكس صحيح. فالدول الديمقراطية التي تقطع شوطأ مهما على طريق عملية التحول الديمقراطي هي الدول الأقل فساداً.

٣- أولوية محدد الديمقراطية على محدد الفقر فالدول الديمقراطية الفقيرة أقل فساداً نسبياً من الدول غير الديمقراطية الغنية.

٤- إرتباط الفساد بحالات الإضطراب وعدم الإستقرار السياسي. خاصة في حالة الازمات والحروب الأهلية وضعف السلطة المركزية في مواجهة جماعات ومليشيات مسلحة. حيث تتولى هذه الجماعات والمليشيات القيام بوظائف الدولة ومسؤولياتها المدنية، بما في ذلك تحقيق الأمن وغيره من الخدمات والسلع العامة وهو ما لا يتم إلا بدرجة كبيرة من الفساد.

وهكذا فإن مواجهة حقيقية لمشكلة الفساد يجب أن تقوم من خلال دفع عملية التحول الديمقراطي ووضع عملية الإصلاح السياسي على الطريق الصحيح، وتظافر الجهود والرؤيا السياسية الشاملة في محاربة مشكلة الفقروالبطالة من خلال إستراتيجيات أكثر فعالية للتعامل مع هذه المشكلة. فكلما كانت عملية تنمية ذات عوائد حقيقية ومرتفعة ويجري توزيع تكاليفها وعوائدها بشكل عادل ونزيه من خلال الاليات الديمقراطية كلما تراجعت افة الفساد.

٢-تعزيز الادارة الرشيدة

الإدارة الرشيدة نقصد بها ضمان نجاح الإدارة وصولاً للحكم الصالح تتطلب حسن إختيار وتنظيم سلوك المسؤولين والقادة وفقاً لقواعد السلوك والقيم والأخلاقيات الجديدة للمؤسسة التي يديرونها، لتأخذ بنظر الإعتبار إحتياجات واهتمامات مختلف الفئات في المجتمع بعيداً عن الوساطة ومن الملاحظ اليوم إن صندوق النقد الدولي. والبنك العالمي يدافعان ويحفزان بقوة على مبادئ الحكم الرشيد كأساس للسياسات الاقتصادية، أو يعتبرانه ضماناً لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو إقتصادي هام يستفيد منه كل أفراد المجتمع ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض[١٢]. إن الحكم الرشيد هو الحكم الذي يتضمن حكماً ديمقراطياً فعالاً، وقد تكون الديمقراطية كلمة معروفة لدى معظم الناس، لكن يساء فهمها وتعريفها، فهي حسب تعريف القاموس السياسي (حكم الشعب او سلطة الشعب) إن الديمقراطية مجموعة أفكار ومبادئ تدور حول الحرية، كما تتضمن أيضاً مجموعة من الإليات، كالتمثيل السياسي العادل. والإنتخابات الحرة النزيهة والشفافة، والحريات الفردية، والعدالة في التوزيع، والمحاسبة والمساءلة، والتسامح والحل السلمي للنزاعات ونبذ العنف. وهنا يمكن الاشارة الى دور وتأثير سياسة الحكم الرشيد على السياسات الاقتصادية[١٣]:

١- يزيد من نسبة الدخل الوطني وارتفاع الإنتاجية في جميع القطعات.

٢- إرتفاع الموارد لزيادة الحصيلة وارتفاع الأرباح بسبب عملية الرقابة والمساءلة في كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

---

(1) World Bank: Gouvernance and Development World Banks Washing ton. Dc1992 ،p9.

[١٣] يوسف مكي، الفساد والحكم الصالح في العالم العربي (ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠ - ٢٢ أيلول، ٢٠٠٤، ص٢٨.

٣-زيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم بسبب وجود الشفافية في التعامل بين القاعدة والقيادة، مما يأثر حتى في مستوى التمثيل في المواعيد الإنتاجية، كما يزيد من حدوث التوافق بينهما .

٤-حدوث إستقرار سياسي يؤدي بالضرورة إلى إستقرار اقتصادي وعدم حدوث مفاجئات أو تذبذبات، بل على العكس مما يأثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني وذلك بتشجيع السياحة .

٥-قدوم المستثمرون بقوة بسبب العمل الأمني وشفافية التعامل.

٦-محاربة الفساد ومكافحة غسيل الأموال.

٧-الرفع من التحصيل الضريبي من خلال تطبيق الرقابة وزيادة الثقة بين المكلف بها والإدارة المشرفة عليه.

المحور الثاني: المعوقات الاقتصادية واثرها في عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد العام٢٠٠٣

إن التردي السريع للاقتصاد العراقي الذي لحق ببنيته الأساسية وتدهور مستويات النشاط الاقتصادي يؤشر إنخفاضاً مستمراً في معدلات الناتج المحلي وارتفاع معدل البطالة إلى مستويات غير مسبوقة من القوة العاملة الفعلية للمجتمع وانتشاره، وما تعرض له العراق من خسائر اقتصادية جراء الحروب والحصار نجم عنه من تصدع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أثقل كاهل العراقيين، كما أن الفترة التي شهدت إنهيار النظام الدكتاتوري ومؤسسات الدولة، أدت إلى تفجير التناقضات الاجتماعية والسياسية بشكل حاد، والذي كان له الأثر الكبير على التطور الاقتصادي. فالوضع الأمني والفساد المالي والإداري كانا عاملين رئيسيين في إيقاف عملية التنمية وتردي جميع القطعات. إضافة لما يعاني منه الاقتصاد العراقي من أزمة بنيوية تستدعي معالجات

واصلاحات جذرية ذات بعد اقتصادي – اجتماعي كما نجد أن الاقتصاد العراقي يعتمد أساساً على الريع النفطي، مقابل إنحسار القطعات الإنتاجية الأخرى ما يؤثر على الاقتصاد وخططه صعوداً ونزولاً كون النفط سلعة ناتجية وخاضعة لتقلبات السوق العالمية والقوى المهيمنة.

إن الأوضاع التي مر بها العراق سابقاً والتي مر بها اليوم وضخامة حجم المصالح الأجنبية التي أفرزها واقع الوجود العسكري الأجنبي فيه وما نتج عنه من علاقات اقتصادية ممثلة بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة تستند على الوجود العسكري (أمني ونفوذ) عوامل ضاغطة على عملية إتخاذ القرارات، الأمر الذي يشكل عقبة أمام إنتقال حقيقي للديمقراطية.

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي كان لها الأثر الكبير كمعوق لعملية التحول الديمقراطي ومنها ما يأتي:-

اولاً-ضعف وهشاشة الاقتصاد العراقي

تركزت السياسة الاقتصادية لسلطة الائتلاف الامريكي في العراق الذي يقوده الحاكم المدني (بول بريمر) والحكومات المتعاقبة بعد٢٠٠٣، بالاندفاع نحو التوجه اللبرالي للنظام الاقتصادي في العراق وتبني عملية التحول الى اليات اقتصاد السوق نتيجة تبني سياسات واقتراحات وتوجيهات المنظمات الدولية المؤيدة لتجليات العولمة(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير) اللذان يسهمان بتمويل مشروعات التنمية واعادة الاعمار بعد الحرب، وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية. فالعراق يعاني من الازمات الاقتصادية التي بدأت خلال حكم النظام السابق قبل العام ٢٠٠٣، بسبب السياسات الخاطئة وسوء ادارة الاقتصاد الوطني الذي فرضها النظام وبسبب الاضطربات الداخلية والحروب والمقاطعة الاقتصادية التي فرضهتا الامم المتحدة على العراق جراء

احتلال الكويت خلال العقود الثلاثة الماضية قد تركت معضلات ومشاكل كثيرة، فتشوهت العلاقة بين العرض والطلب واختلال الموازنات المالية والنقدية، كما ارتفعت فقرة الرواتب كنسبة من الناتج المحلي من ٣٥% الى ٦٠% للاعوام بعد ٢٠٠٣م، تبعاً لذلك فان بنية الاقتصاد العراقي متمحورة حول انتاج وتصدير النفط الخام (اقتصاد ريعي)، حيث بات الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على ايرادات النفط بنسبة (٩٥%) من الموازنة العامة، ونتيجة لذلك انقسم الاقتصاد الى اقتصاد يضم قطاع النفط، واقتصاد يضم باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، ويولد النفط ومشروعاته، اغلب الناتج المحلي الاجمالي، اما قيمة الايرادات العامة والصادرات، فانه لايستوعب سوى(١%) من حجم القوى العاملة[١٤].

فهناك اختلالات في الهيكل الاقتصادي(اقتصاد احادي الجانب) النفط مقابل السلع والخدمات ، كما ان هيكل الانتاج يشهد خللا هو الاخر، وغياب واضح للانتاج المحلي، وهناك ازمة الديون والقروض والمساعدات الخارجية وازمة السكن والبطالة، وسياسات التوظيف غير المخطط لها، بالنتيجة ادتهذه الازمات والمشاكل الى زيادة النسبة في التضخم. حيث كانت النسبة (٣٧%) في عام ٢٠٠٥م ، كان من الممكن العمل على خفض التضخم الا ان الفساد الاداري والمالي المستشري اثر على الاقتصاد، فعملية ضخ الاموال من دون اي نشاط اقتصادي، وعمليات الصرف بمبالغ هائلة على مشاريع وهمية، أثر فى عملية رفع الاسعار، فالخسائر في الميزانية العراقية بسبب صفقات الفساد المشبوهة سنويا تقدر بـــ(٣٠-٤٠) مليار دولار منذ الاعوام (٢٠٠٨-٢٠١٥)، كذلك الميزانية التشغيلية ورواتب الموظفين شهدت ارتفاع واضح في المرتبات،

---

[١٤] **فراس عبد الكريم، بناء السلام والتنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٦٣)، ت١-ت٢-ك١، ٢٠٢٠، ص ص٢٥٠-٢٥١.**

كما ان هناك في المؤسسات والدوائر العسكرية والاجهزة الامنية رواتب تصرف لأشخاص غير موجودين في الحقيقة [١٥].

ان السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الحكومات السابقة والاقتصاد الريعي كانت نتيجتها الفشل في تنمية الاقتصاد العراقي وجعله اقتصاداً أحادي الجانب يعتمد بشكل كلي على النفط. حيث ان القطاع الاستخراجي النفطي يعتمد أنماط عمل تتصف بكثافة رأس المال وقلة الاعتماد على الأيدي العاملة ولا يوظف هذا القطاع سوى(٢-٣) من العمالة الموجودة في سوق العمل، ولذلك لجأت الحكومات العراقية المتعاقبة الى التضخيم في الجهاز الإداري للدولة من خلال استيعاب عدد اكبر ممكن من الشباب العاطل في المؤسسات العسكرية والاجهزة الأمنية وفي مؤسسات القطاع العام بما يزيد عن متطلباتها الحقيقية، ومع كل ذلك تبقى هذه القطاعات عاجزة عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الملتحقين بسوق العمل فنتج عن ذلك تفشي البطالة، لان الاقتصاد العراقي الريعي بطبيعته لا يولد فرص العمل، ونتيجة تذبذب في عائدات النفط وعدم استقرار أسعاره عالميا، أو الكميات المصدرة، تعرض الاقتصاد العراقي لهزات متعاقبة وهذا يدل على فشل سياسات التنمية التي تعتمد كليا على النفط كمصدر وحيد[١٦]. ان الدولة هي اللاعب الوحيد والمسيطر على جميع الجوانب في الاقتصاد العراقي، كما ان الاقتصاد لم يوظف لخدمة المجتمع وانما لخدمة طبقة معينة، ولم يزل الاداء المؤسسي الحكومي في العراق غير فعال في تلبية متطلبات واحتياجات المواطنين كالخدمات والنقل والصحة ....الخ. كما هناك

---

[١٥] خضر عباس عطوان واخرون، السياسة العامة الاقتصادية في العراق دراسة حالة : سياسة استهداف التضخم،المجلة السياسية والدولية، العددان (٢٨ و٢٩) صيف وخريف، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٤٨٩ .

[١٦] خضر عباس عطوان واخرون، المصدر نفسة، ص٥٠٠.

سيطرة للجماعات المسلحة على الثروات والموارد النفطية. وقد لعب الفساد الاداري والمالي وعجز الحكومات المتعاقبة دورا في زيادة المديونية واعباء الميزانية والتضخم، اضافة لانتشار ظاهرة اصحاب الرواتب الوهمية "الفضائيين" والتي تقدر بحدود (مليار دولار) والذي يقدر بنسبة (١٠%) مما تم اكتشافه[١٧].

ثانياً – العجز في الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة أحد الأدوات للسياسة المالية التي تعتمدها الدولة لتنفيذ الأولويات الاقتصادية على المد بين القريب والبعيد، فهي تعكس مضمون السياسة المالية المعتمدة وتوجيهاتها الفلسفية واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية التي يراد تحقيقها ضمن الموارد المالية المتاحة، وتلعب الإيرادات العامة دوراً كبيراً في تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال نسبة إسهام القطعات غير النفطية في الموازنة إلى الإيرادات الكلية للموازنة العامة للدولة. وتكون الموازنة العامة للدولة متوازنة عند تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة. أما إذا زادت الإيرادات على النفقات تحقق الدولة فائضاً في الموازنة، أما إذا زادت النفقات على الإيرادات فيسمى بعجز الموازنة[١٨].

يواجه العراق منذ مدة طويلة عجز الموازنة العامة للدولة بسبب نمو الإنفاق العام لمعدلات أكبر من معدلات نمو الإيرادات العامة، إذ بلغ العجز في عام ١٩٩٠ نحو٧ مليار دينار، إزداد في عام ١٩٩١ إلى (١٣.٢٦٩) مليار دينار واستمر هذا العجز بزيادة ليصل في عام ١٩٩٥ إلى ٥٨٣,٨ مليار دينار بعدها أخذ يتذبذب بين الإنخفاض ليصل في عام ١٩٩٧ إلى أدنى مستوى له نحو

---

[١٧] **مهدية صالح حسن، الديمقراطية واعادة بناء المواطنة ، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٣)، ك٢، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٧، ص ص ٦٨-٧٠.**

[١٨] **بول سام ولسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبدالله، دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط٥، عمان، ٢٠٠١، ص٦٥٥.**

١٩٥,٣ مليار دينار وارتفع ليصل في عام ٢٠٠١ إلى ٧٨٠,٤ مليار دينار ثم إنخفض في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٤٧,٢ مليار دينار، ويعكس هذا العجز طبيعة الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب العقوبات المفروضة على الشعب العراقي منذ بداية عقد التسعينات وتوقف تصدير النفط بإعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة من العملات الأجنبية رافقه قصور كبير في إيرادات الدولة من الداخل وخصوصاً الضرائب وكل هذا قابله زيادة في حجم الإنفاق الحكومي على مختلف القطعات الاقتصادية إضافة إلى برامج الدعم والتسليح. أما بعد سقوط النظام الدكتاتوري واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ من قبل القوات الأمريكية الغازية. وشرعنة هذا الإحتلال بقرار من مجلس الأمن الدولي المرقم ١٤٨٣، نلاحظ وجود فائض مستمر وتذبذب في الموازنة العامة للدولة خلال مدة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٤، إذ بلغت أدنى قيمة الفائض ٤ مليار دينار عام ٢٠١٠ وأعلى قيمة له ٣٠٠٥٠ مليار دينار عام ٢٠١١ ويرجع هذا الفائض إلى إزدياد إجمالي الإنتاج النفطي السنوي من ٥٦٦,٩ مليون برميل في عام ٢٠٠٣ إلى ٩٧٠,١ مليون برميل في عام ٢٠١١ وبمعدل يومي للإنتاج يبلغ ١,٥٠٠ و ٢,٦٥٧ مليون برميل على الترتيب، وصاحب هاه الزيادة إرتفاع أسعار النفط العالمية من ٢٨,٢ إلى ١٠٧,٥ دولار للبرميل الواحد للمدة نفسها[١٩].

عند النظر إلى بيانات الإيرادات النفطية ونسبة مساهماتها في الإيرادات العامة تتضح هشاشة الاقتصاد العراقي بسبب ريعيته واعتماده شبه الكلي على قطاع النفط، إذ زادت الإيرادات النفطية من ١٥٧٢٨ مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى ٩٧٠٧٢ مليار دينار عام ٢٠١٤ وبلغت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية

[١٩] التقرير الإقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤ : الموازنة العامة للمدة من (٢٠٠٣ – ٢٠١٤).

في الإيرادات العامة نحو ٩٨,٨% عام ٢٠٠٤ وبواقع ٣٢٥٩٣ مليار دينار، أما أقل نسبة مساهمة فقد بلغت ٧٨,٤% عام ٢٠٠٩ وبواقع ٤٣٣٠٩ مليار دينار، ويعزى إنخفاض نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة في عام ٢٠٠٩ إلى إنخفاض أسعار النفط على أثر الأزمة المالية العالمية مقابل أكبر مساهمة لقطعات الإنتاج السلعية غير النفطية والتي بلغت خلال العام نفسه نحو ٢١,٦% وهي أعلى نسبة مساهمة تحققت. أما أقل نسبة لمساهمة قطعات الإنتاج السلعية في إيرادات الموازنة العامة فقد تحققت في عام ٢٠٠٤ والتي بلغت ١,٦% هذه البيانات تدل على ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة وهذه النسبة تعد منخفضة عند مقارنتها مع بقية الدول. وهذا الإختلال هو دليل على تخلف الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي. اما النفقات العامة يلاحظ أنها غير مستقرة ولم تأخذ إتجاه واضح المعالم من حيث نموها أو تراجعها، إذ إنها حققت في:

١-الإصلاحات الهيكلية في تركيبية الناتج المحلي الإجمالي بما يضمن تنويع الاقتصاد الواحد والحد من سيطرة القطاع النفطي.

٢-متطلبات الإصلاح الاقتصادي(المصرفي، الضريبي، سوق الأوراق المالية، شركات التأمين، القطاع الخاص).

٣-الحماية الاقتصادية للفئات الهشة، حيث كانت نسبة ٢٣% من السكان هم دون خط الفقر.

٤-قياس الأثر الذي يتركه الإنفاق الحكومي في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (التضخم والبطالة، المستوى المعيشي، التطور في البنى الإرتكازية، النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، تنشيط الاستثمار الخاص... إلخ).

٥-تحقيق التنمية التي يحتاجها العراق فمازالت النفقات التشغيلية تمثل الجزء الأكبر من النفقات العامة.

مما تقدم يتضح إن الموازنة العامة للدولة تعد آلية تقوم من خلالها الحكومة لإمتصاص المشاكل والصدمات التي تحدث بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية وتلافي إنتقال آثاره إلى بقية قطعات الاقتصاد الوطني، لذلك فإن محاولات إصلاح هذا الخلل لا بد أن تتم من خلال عملية شاملة لتصحيح مسار الاقتصاد تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بحيث يقل الإعتماد على النفط بإعتباره مصدر رئيسي لإيرادات الموازنة العامة، كما يعتمد حجم الإنفاق الحكومي (الذي يعد محرك الاقتصاد) على أسعار النفط العالمية وعلى حجم الطلب العالمي وهذا يجعل مصير العراق إقتصادياً وسياسياً مرهوناً بالإيرادات الدولية الذي يكون فيه الحيز الأكبر للقرار السياسي الذي يعبر عن مصالح الدول الكبرى[٢٠].

ثالثاً-مشكلة الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة

اظهرت نتائج مسح احوال المعيشة في العراق في العام (٢٠٠٣)، وجود تباين في مستوى الاشباع من الخدمات الرئيسة (التعليم، الصحة، الماء، الكهرباء، السكن، الوضع الاقتصادي) على مستوى العراق، حيث تشير البيانات الى ان (٣١.٢%) من مجموع الاسر تحصل على مستوى اشباع متدني، و(٤٤.٨%) تحصل على مستوى متوسط، و(٢٤.١%) تحصل على مستوى عال، وقد انعكست هذه المؤشرات على التفاوت في مستوى تطور

[٢٠] **محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والأدب والنشر، ط٣، بغداد، ٢٠٠٩، ص٤٨.**

المحافظات[٢١]. وتتاثر العدالة التوزيعية بنوع التغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع، فالمجتمعات البشرية تمر بنوعين من المتغيرات الاجتماعية، الاول: تغيير منتظم محكوم بضوابط او معايير محددة تؤهل الفرد للانتقال من مكانة اجتماعية ادنى الى مكانة اجتماعية ارفع بحيث ان الفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية انما يحصل عليها بعد انطباق معايير الترقية الجديدة عليه، مثل: شهادته العلمية، وخبرته الوظيفية، وادأه، والاخر: تغيير منفلت لا تحكمه الضوابط او المعايير عند الانتقال من مكانة اجتماعية الى اخرى، بل يتاثر بالمحسوبية والمنسوبية، فالفرد الذي يحصل على ترقية وظيفية، انّما يحصل عليها استنادا الى علاقته بمتخذ القرار، وكونه مواليا له، ومحسوبا عليه، ومن ثم فانّ غياب العدالة التوزيعية عن المجتمع يترتب عليه اثار نفسية واجتماعية من ابرزها: (ضعف الاندماج الاجتماعي) بين الفئات الاجتماعية نتيجة هيمنة بعضها التي تتمتع بالجاه والنفوذ على فئات اخرى، فينشأ العداء او الهياج الجمعي عند حدوث الازمات ثم التمرد على النظام الاجتماعي، واشاعة حالة من الفوضى، واضعاف عملية الابداع والانجاز في المجتمع نتيجة المساواة بين الانسان المبدع والانسان العادي سواء في المكانة الاجتماعية او الاجور التي يتقاضاها كل منهما، واضطراب التراتب الاجتماعي، وبدون اي اخلال بمكانة الفرد الاجتماعية حيث ستتقرر هذه المكانة نتيجة العائد الاقتصادي، وليس بمعايير الكفاءة والجهد المبذولين والشهادة مما يهدد التماسك الاجتماعي، ويجعل الاستاذ الجامعي على سبيل المثال في التغير الاجتماعي المنفلت يحتل المرتبة الرابعة في قائمة المهن لكنه يحتل المرتبة الخامسة والعشرون من حيث المكانة

[٢١] عبد الحسين محمد العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، سلسلة كتب مركز العراق والدرسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص٣٤.

الاجتماعية محتلا للمرتبة السابعة في المكانة الاقتصادية، ومن تبعية الاضرار لهذا الاحتلال: قلة فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد التي تكون في العادة بسبب قبول كم هائل من الطلبة، وباختصاصات مختلفة دون مراعاة الحاجة الفعلية لسوق العمل الذي يعاني هو ايضا ضالة امكانياته ووجود تيارات غير متحضرة في ادارة المؤسسات مع غياب الخطط والبرامج اللازمة لاستحداث وظائف جديدة[٢٢].

إن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية الأنظمة والإمتثال لها مما يؤدي إلى الإنحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الإعتداء على النفس، وعلى الإفتراض إن هذا الشيء محتمل فإن البطالة تؤدي إلى إنخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس أتجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع كما إنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تمارس عملية الضبط الإجتماعي لأطفالها مما يؤدي بهم إلى الإستعداد للجنوح[٢٣]. كما إن قياس الفقر البشري يُعد من أعقد المشاكل التي تقابل الباحثين، بسبب التعقيدات الفنية التي تتعلق بعدم كفاية التقارير كسلسلة زمنية تصلح لمعرفة التحول فيه أو المقارنة أو دوافع منهجية تتعلق بتجديد المفهوم، ويتخطى الفقر المفهوم الإحصائي الذي حددته الأمم المتحدة لتحديد خط الفقر الذي يبلغ دولار واحد يومياً على مبدأ

---

[٢٢] عزة شرارة واخرون، الشباب العربي ورؤى المستقبل ، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، (٤٨)، القسم الثاني – دراسات ميدانية في واقع الشباب العربي، ط١، ايار ٢٠٠٦، ص١١٨.

[٢٣] غزوان هادي، حقيقة البطالة في العراق بين وهمية الإحصائيات .... وتباين المؤشرات، جريدة الصباح، العدد (١٩٥١) ٥ أيار، ٢٠١٠.

تعامل القوى الشرائية لعام ١٩٨٥[٢٤]. ليشمل ما هو واجب لتأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وليعبر عن الحرمان من الفرص والإختيارات في الحصول على حياة مديدة خالية من العلل والإستمتاع بمستوى معيشي مناسب والشعور بالحرية وتقرير الذات، وبذلك يشكل الفقر فقر الفرص والإختيارات وليس فقر الدخل، والفقر إما أن يشكل فقرا مدقعاً ويتجلى بإنخفاض فرصة الحصول على غذاء، أو فقراً مطلقاً وهو الإنخفاض في الحصول على الصحة والتعليم. إن خط الفقر يدوم محاولة لوضع تقدير كمي للحاجات الرئيسية للإنسان، من خلال حصره يمكن تقدير أعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع وكذلك يدوم خطأ نسبياً من دولة إلى أخرى وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم، تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها العراق، ولا يكمن ذلك في أن إرتفاع عدد العاطلين عن العمل يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر إقتصادية فحسب، بل في النتائج الاجتماعية الخطرة التي ترافق حالة البطالة، ولا سيما بين الشباب، إذ تعد البيئة الخصبة والمؤاتية لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف. فضلاً عن أن إرتفاع البطالة يعني إنعدام إمكانية الحصول على دخل، مع ما يترتب على ذلك من خفض في مستويات المعيشة ونمو عدد من الذين يقعون تحت خط الفقر[٢٥].

---

[٢٤] وزارة التخطيط والتعامل الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات: خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، تقرير خط الفقر وملامح الفقر، وزارة التخطيط والتعامل الإنمائي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩.

[٢٥] حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية في العراق تحت الإحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٩٣.

حيث وصلت نسبة البطالة الى مستويات عالية في العراق، فقد كانت (١١,٧%) في عام ٢٠٠٧ ، وصلت الى (٣، ١٥%) عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠١١ بلغ معدل البطالة (١١,١%)، لكن معدل البطالة تجاوز (٢٥%) خلال الاعوام٢٠١٤-٢٠١٥ بسبب الأوضاع غير المستقرة خلال هذه الفترة والتي شهدتها البلاد[٢٦]. وبلغت نسبة البطالة في العام ٢٠٢١ (١٦,٥%) من خلال المسح الذي اجرته وزارة التخطيط خلال النصف الاول من العام ذاته، واظهر المسح ان السكان بعمر ١٥ سنة فأكثر يشكلون (٦٤%) من اجمالي السكان ، وفئة الشباب بعمر ١٥-٢٤سنة شكلت (٢١%)، وبعمر ٢٥ سنة فأكثر شكلت (٤٣%) من اجمالي السكان[٢٧].

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع معدلات البطالة بشكل مباشر وغير مباشر، ومن هذه الأسباب[٢٨]:

١- الزيادة الحاصلة في جانب العرض في القوى العاملة نتيجة نسب النمو في سكان العراق والتي تصل إلى معدل (٥.٣%) ، فضلاً عن زيادة قاعدة المشاركة في العمل نتيجة إنخفاض سن البدء في العمل، في حين يشهد الطلب على العمل إنخفاضاً مستمراً طوال المدة السابقة مما نتج إختلال في المعادلة الآتية: ((إن الزيادة في العرض من القوى العاملة لا تقابل الزيادة في فرص العمل الجديدة)) .

---

[٢٦] ابتهال مهدي رضا داود ، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية، مجلة دنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد١٨، ٢٠٢٠، ص ص٢٢١-٢٢٣.

[٢٧] وزارة التخطيط ، الموقع الالكتروني، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٥. https://flxi.me/tqGqamFunM

[٢٨] ظافر حسان طاهر، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي.. مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٧٦.

٢- أدى إحتلال العراق من قبل الولايات الأمريكية عام ٢٠٠٣ إلى إصدار قرارات كان لها دور في تفاقم مشكلة البطالة منها الآتي[٢٩] .

أ- حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب أكثر من ٤٠٠ ألف متطوع، فضلاً عن نحو ١٥٠ ألف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنتين أو أكثر مما يؤخر هذه الفئة سنويا من الدخول إلى سوق العمل للمدة التي تخدمها في الجيش.

ب- حل المؤسسات الأمنية الأخرى، ودوائر ديوان الرئاسة السابق، ومؤسسات مدنية مثل وزارة الإعلام والهيئات التي كانت توظف أعداد كبيرة من المواطنين.

ح- حل هيئة التصنيع العسكري وتسريح أعداد من منتسبيها من دون إيجاد البديل لإستيعاب هذه القوى العاملة التي في معظمها قوى عاملة شابة.

٣- ضعف القطاع الخاص في العراق، وضعف دوره واسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تعمقت مشكلة القطاع الخاص بسبب العديد من الظروف أهمها[٣٠].

أ- توجيه الحكومة نحو تأميم القطاع الخاص في سبعينات القرن الماضي.

ب-الحرب العراقية – الإيرانية١٩٨٠-١٩٨٨.

ج-الحصار الاقتصادي ١٩٩٠-٢٠٠٣.

د- إيقاف إستيراد الموارد الأولية الداخلة في الإنتاج.

ه- دخول سلع منافسة لا يستطيع القطاع الخاص منافسة أسعارها.

---

[٢٩] أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق واقع وتحديات المعالجة، مجلة شؤون عراقية، العدد ٥، مركز العراق للدراسات، ٢٠١١، ص٣٣.

[٣٠]. ظافر حسان طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

٤- هناك مجموعة أخرى من العوامل التي أدت إلى زيادة نسبة البطالة في العراق وهي تلك التي ترتبط بهيكل الاقتصاد العراقي الذي تحول إلى إقتصاد حرب من ثمانينيات القرن الماضي. مما أدى إلى تأكل التراكم الرأسمالي وتوجيهه نحو النشاطات التي تخدم نشاط الحرب خلال مدة طويلة إمتدت لأكثر من (٢٣) سنة.

٥- العمالة الوافدة، اذ تعد العمالة الوافدة سبب من اسباب البطالة في العراق، فقد اصبح جلب العمالة من دول اسيوية وافريقية تجارة مربحة لبعضالاشخاص والشركات سوى المحلية والاجنبية، ولا سيما في خدمة المنازل والاعمال اليومية، وقد قدرت بعض المصادر عددهم بأكثر من (مليون) عامل اجنبي، واغلبهم من بنغلادش وايران والصين والهند، اضافة الى ماتتقاضاه هذه العمالة من مرتبات عالية ولا سيما العاملة في قطاع النفط، وهو ما يقود الى استنزاف للعملة الاجنبية من خلال التحويلات المالية» وما تسببه من ندرة فرص العمل وتاثيرها على التنمية فى البلاد، وما تسببه العمالة الوافدة الى المشاكل الامنية ونشر الفساد والتحلل الأخلاقى، تشكيل عصابات من العمالة لارتكاب جرائم كالسرقة والتزوير وترويج المخدرات والتسول وعصابات تهريب البشر، والغزو المبطن لنفسية وقدرات الشعب، وجرائم على درجة كبيرة من الخطورة كجرائم تمرير المكالمات الدولية وجريمة التجسس[٣١].

إرتبط الفقر والحرمان في العراق بالظروف الإستثنائية التي يمر بها البلد، رغم أن العراق يعد من البلدان متوسطة الدخل، ورغم أن أراضيه كانت وماتزال غنية بالموارد الطبيعية، وعرف سكانه بالجد والإجتهاد وحب العمل، مع ذلك فقد

---

[٣١] اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة في العراق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة بابل للعلوم والقانون/المحقق الحلي، العدد٣، ٢٠١٧، ص ص ٥٧٢-٥٧٣.

كان لطبيعة الحكم وخصائص النظم السياسية التي حكمت هذا البلد الدور المحوري في صياغة ظروف وأوضاع مجتمعه وظروفهم المعيشية[٣٢].

إن للفقر نتائج سلبية على أوضاع المعنيين به كما ينعكس بعضها على واقع المجتمع برمته، إذ ينمو بين صفوف الفقراء التهميش والإقصاء الاجتماعي، ويزداد بين صفوفهم الإغتراب السياسي وعدم الإكتراث بالشؤون السياسية، وتزداد الجريمة، وتتعرض المرأة والأطفال للعنف والعيش على هامش الأسرة، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة بين الإرهاب والفقر، فإن الإرهاب قد إتجه إلى إستهداف الفقراء الذين باتوا هدفه اليومي في مواقع العمل وفي الأسواق وحتى في دور العبادة[٣٣].

من غير المنطقي الإدعاء إن الفقر هو نتاج التحول الاقتصادي، ذلك إن الظروف السياسية والاقتصادية والعقوبات الدولية قد فرضت أوضاعاً تفاقم في ظلها الفقر والحرمان خلال المدة ١٩٩٠ – ٢٠٠٣.

ففي عام ٢٠٠٧ قدرت نسبة الفقراء في الإنخفاض إذ بلغت ٩.٢٢% مع إنتشاره بين الريف والحضر كان بنسب مختلفة ففي الريف بلغ ٣.٣٩% مقابل ١،١٦% هي نسبة الفقر في الحضر[٣٤]. وهذا يعني إن نصف عدد الفقراء حوالي ٥.٣ مليون نسمة يعيشون في الريف، على الرغم من أن جميع سكان الريف هو حوالي ربع سكان البلد. الأمر الذي يدل على عمق المشكلات التي يسببها إهمال

---

[٣٢] عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام الجميلي، النفط والإحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠١١، ص٢٨٦.

[٣٣] مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، بغداد، ص ٤٦٤.

[٣٤] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بغداد، ٢٠٠٩، ص٩.

الحكومة للتنمية الريفية، وهو أمر يمكن توقع إستمراره في ظل عملية التحول الاقتصادي.

لقد كشف تحليل الفقراء في عام ٢٠١٢ إنه على الرغم من إنخفاض نسبة الفقراء من ٢٣% إلى حوالي ١٩% إلا أن العدد المطلق للفقراء لم ينخفض إلا بحوالي ٢٦٤ ألف نسمة فقط[٣٥].

مع زيادة في عدد الفقراء في الريف الأمر الذي يمكن عده نتاج التحول الاقتصادي الذي أضر بالريف كثيراء على الرغم من تزايد معدلات الإنفاق العام وارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج أساساً عن زيادة أسعار النفط. تشكل أزمة البطالة في العراق أهمية كبيرة بين جملة الأزمات والإشكالات السلبية التي يواجهها العراق اليوم، من دون حلول كما تمثل هذه الظاهرة في تداعياتها المتنوعة مصدراً نشطأ من مصادر التوتر الإجتماعي. ومن بين الأسباب التي فاقمت هذه المشكلة عدم قدرة الحكومات الإنتقالية في إيجاد فرص عمل في القطاع الحكومي نتيجة للشبع الوظيفي، ومن ثم اللجوء إلى تقليص فرص العمل وكذلك بسبب عدم توفر التسهيلات في هذه المدة للقطاع الخاص والإضطرابات الأمنية التي أدت إلى التردد في تدفقات الإستثمارات الأجنبية وكذلك عدم توفر العمالة المؤهلة لإستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها الإستثمارات[٣٦]. فضلاً عن أن الحكومات الإنتقالية أهملت القطاع الصناعي الخاص والصناعات الحرفية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعد شريان الإقتصاد الوطني وتهميش دورها الفعال في إمتصاص العمالة المحلية وتوفير فرص العمل لمئات

---

[٣٥] البنك الدولي، الفقراء والإندماج والرفاهية في العراق، واشنطن، ٢٠١٤، ص٣٧.

[٣٦] فارس كريم أبريهي، إشكالية البطالة وسبيل معالجتها في العراق، جريدة الزمان، العدد ٢١٠٧، ٢٠٠٥ .

الآلاف من العمال العراقيين، فضلاً عن أهمية تطور القطاع الزراعي مما ولد جيشاً من العاطلين[٣٧].

رابعاً- تنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري

وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندمج تحت تعريف الفساد، وذلك عندما قال بأن الفساد هو إساءة إلى إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات عامة أو أعمال خاصة لتقديم رشا للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق إستغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة، وكذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[٣٨].

تعود ظاهرة الفساد في العراق إلى حقبة النظام السابق إلا أنها تفشت بشكل كبير بعد ٢٠٠٣، لا سيما وأن سلطة الإئتلاف المؤقتة التي حكمت العراق لمدة تزيد عن عام قد تورطت في نشاطات الفساد على حد رأي (سيتوارت بوين) المفتش الخاص بعملية إعادة إعمار العراق والذي سبق وأن أشار إلى أن هذه السلطة قامت بتبديد ما مقداره (٨,٨) مليار دولار من أموال النفط العراقية والتي أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة تعمير

---

(٣٧) عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق (المدة ١٩٧٠-٢٠٠٧) مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣، ص٣٠٠.

(٣٨) محمد عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٠٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٤.

خلال المدة ما بين تشرين الأول ٢٠٠٣ وحزيران٢٠٠٤[٣٩]. وقد إستفحلت شبكات الفساد مع ضعف المراكز الإدارية للسلطة وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه (المافيا السياسية). فعلى سبيل المثال أهدرت إحدى الوزارات الأمنية مبلغاً يقدر ب(٣,٢) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، ويقدر مجموع ما تم إهداره نتيجة للفساد الإداري في العراق للفترة من حزيران ٢٠٠٤ ولغاية كانون الثاني ٢٠٠٧ حسب تقديرات هيأة النزاهة في العراق بحوالي (٨) مليار دولار[٤٠].

إن إعتماد سياسات إقتصادية خاطئة تقوم على أساس الإستثمار بالموارد العامة بإعتبارها حق مكتسب للحاكم الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من الشعور بأن الدولة ما هي إلا ميراث خاص للفئة الحاكمة إنتقل من الجيل الذي سبقها، وقد عمل النظام السابق على تكريس هذا الإدراك في أذهان الناس من خلال التصرف بالموارد على أساس إن ما يصرف لتسير شؤون المجتمع ما هي إلا هبات ومكارم من الفئة الحاكمة.

إن هذا الحال إستمر ولمدة طويلة ترافقت مع فساد إداري لم يشهد له تاريخ العراق من قبل، مما أدى إلى أن يتوهم السواد الأعظم من الشعب بأن المنصب الإداري أو السياسي موضوع للإحتكار أو الإستئثار وربما يكون هذا الإدراك قد

---

[٣٩] كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأمريكية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (١٤٢)، آذار ٢٠٠٥، ص ٢١.

[٤٠] التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودوره في تحجيم الأداء الاقتصادي العراقي بعد الإحتلال، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣٢٤ .

إستقر في أذهان قسم من الناس بحيث يوهم بإتخاذ سلوكيات تتنافى والمنهج الديمقراطي القائم على أساس مبدأ السيادة الشعبية[٤١].

إحتلت ظاهرة الفساد موقع متصدر في المشهد الاقتصادي بعد عام التغيير في ٢٠٠٣، ثمة شواهد على تنامي ظاهرة الفساد في البلاد[٤٢]. وعدت هذه الظاهرة من المعوقات الحقيقية فهو يرفع الكلف في أداء المشاريع ويهدر الموارد بشكل كبير ولا يسمح بذهابها إلى مواقعها الصحيحة المنتجة، وضياع فرص زيادة النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى إرتفاع نسب البطالة والفقر وغيرها، ناهيك عن آثارها الاجتماعية والسياسية. وان للفساد في العراق مظاهر متعددة من أهمها أن تدفق أموال إعادة الإعمار الضخمة بعد عام ٢٠٠٣ قد طغت على إمكانات القطاع العام الضعيفة وغير المنظمة في المراقبة[٤٣]. وهنا نلمس ظاهرة (المال السائب) كعامل أساسي في تحفيز الفساد. ولا يخفى على المتابع حجم ما أنفق في العراق من أموال في صورة موازنات حكومية كانت تعبر عنها بين الحين والآخر (بالإنفجارية) نجحت بصناعة طبقة ثرية جديدة على حساب المال العام، وان بلدنا عانى من مستوى فساد بحجم ما نعانيه يصعب عليه تحقيق التنمية الاقتصادية، فثروات البلد تنهب بشكل قل نظيره، معزز في تلك الثقافة الاجتماعية التي تبيح هذا الممارسات بإعتبارها إن المال العام غنيمة وهناك حق في الإستيلاء عليه، وأن التفسير المنطقي لعدم وجود صدى حقيقي للموازنات الحكومية في طريق تحقيق التنمية، أو توفير الحد الأدنى من الخدمات

---

[٤١] عزيز جبر شيال، المشروع الأمريكي في العراق» سقوط النظرية إسقاط الدولة، المسار وتحديات، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣، ٢٠٠٦، ص٢٤٨.

[٤٢] مهدي الحافظ، الآن والغد في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، ط١ ، بيروت، ٢٠٠٩، ص٢٢٥.

[٤٣] موسى فرج، سنوات الفساد التي أضاعت كل شيء، الرسوم للصحافة والنشر والتوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٥، ص١٨٢.

للمجتمع كالكهرباء والسكن هو حجم الفساد في القطاع العام، المشاريع الوهمية والتخمينات خارج القيم السوقية وغسيل الأموال والإمتيازات الفاحشة لكبار المسؤولين .

خامساً-اثار الانتقال نحو الخصخصة

هناك اكثر من رآي في العراق للدعوى في الانتقال الى تجليات الخصخصة، الاول يدعو الى اعتماد الليبرالية في السياسة الاقتصادية لبرنامج الخصخصة بالاعتماد على الاستثمار الاجنبي يشمل المشروعات الحكومية، وان على الدولة ان تقوم باصلاحات اقتصادية عميقة تشمل خصخصة منتظمة وشفافة وواسعة لمؤسسات تعود ملكيتها للدولة، وخاصة اعادة هيكلية قطاع النفط وخصخصته. من اجل رفع مستوى العراق لغرض جلب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية الذي يحتاج اليه، وطلب المساندة من الولايات المتحدة الامريكية على حث المنظمات والمؤسسات الدولية ((البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)) وربما منظمات اخرى غير حكومية مثل((المركز العالمي للقطاع الخاص واتحاد النقابات في امريكا والمؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية ورابطة المحامين)) على اعانة العراق بتقديم الخبرات والمساعدة لهذا العمل. والرآي الاخر يحذر من هذه السياسة ويريد الابقاء على القطاع العام للحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي. وبعيدا عن هذه الرؤى التي يطرحها الجانبين فان اختيار سياسة اقتصادية ذات تأثيرات واسعة وعميقة في توجيه المستقبل العراقي يجب ان لا يكون من قبل سلطات او جهات تفتقر الى الشرعية وتاييد الشعب، وان لايتم في ظروف استثنائية. لذلك يجب الالتزام في القانون الدولي والذي لايسمح بفرض اصلاحات اقتصادية هيكلية رئيسية، اما قطاع النفط فان خصوصيته واحتياج

الشعب العراقي لموارده يجب ان توزع بعدالة لايسمح في ان يكون مسرح لسياسة الخصخصة[٤٤].

ومن النتائج المتوقعة لسياسات الخصخصة تاثر الصناعات المحلية، وتهديد مصالح البرجوازية المحلية التي تظهر ازاء هذه الاوضاع، وفي ظل الفساد الاداري والمالي، وارتفاع الاسعار الى غلق مصانعها والتحول برؤوس اموالها الى مجالات اخرى اكثر اغراء، وناهيك عن تجارة الاستيراد التي يرتفع فيها معدل الربح مقارنة مع معدل الربح في القطاع الصناعي، وهنا ستتحول اقسام واسعة من البرجوازية الصناعية الى البرجوازية التجارية او هروب رؤوس الاموال الى الخارج بحثا عن الفرص المربحة والامان، فتزدهر البرجوازية التجارية والعقارية مما يؤثر سلبا في الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، حيث سيثقل كاهل الطبقة العاملة بالمزيد من البطالة في صفوفها مع انخفاض الاجور الحقيقية للعمال نتيجة ارتفاع اسعار السلع الناتجة عن الغاء الدعم الحكومي، والانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية: كالتعليم، والصحة، والاسكان، والرعاية الاجتماعية مما يتطلب اصدار تشريعات تحمي العاملين في القطاع الخاص. اما الطبقة الوسطى التي تعتمد على الرواتب، ومن يعملون في المهن الحرة، فسيؤدي بهم الحال الى اللاتجانس والتباين في مستويات دخولها، ومستوى معيشتها، الامر الذي قد يؤدي للفساد والرشوة في ظل ترهل القطاع العام الذي لايستوعب تشغيل الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، ولا تقف على هذا الحال، بل يتعداه ليمس الواقع الزراعي الذي يراد به التاثير في الفلاحين والملاك في الريف مما يزيد من حدة الفقر، وهجرة سكان الريف الى المدن،

---

[٤٤] عباس مصراوي، الدعوى ضد الخصخصة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٧، العدد ٣٠٠، بيروت، شباط ٢٠٠٤، ص٥٥.

وتزايد استيراد الغذاء من الخارج في ظل الغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعي[٤٥]. وقد يرافق الاقتصاد المتحول الى تصفية الانتاج الصغير والمتوسط مما يقود الى انماط سوقية لا تتفق والرفاه الاقتصادي لافراد المجتمع، وهكذا قد تؤثر اليات السوق سلبا في الانشطة الاقتصادية المرتبطة باحتياجات الفئات ذات الدخل المنخفض، ويبدو ان السياسات الاقتصادية لقوى الاحتلال الاجنبي للعراق تدفع باتجاه زيادة الانتاج لغرض زيادة الايرادات لتخفيض اسهماتها المالية، وهو امر لا يخدم مصلحة العراق ومكانته النفطية في ظل تردي المنشات النفطية نتيجة قدمها وسوء ادامتها ومعاناتها ونتيجة الحروب والمقاطعة الاقتصادية، قد يؤدي الى سوء الادراة في استخدام الموارد، ويفسح المجال للفساد الاداري في ظل بعض القرارات غير العقلانية[٤٦].

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

ان ضبابية الفلسفة الاقتصادية قادت إلى عدم وضوح الرؤى والتصورات حول فهم وادراك واقع الاقتصاد العراقي وما هي الاستراتيجية الاقتصادية المطلوبة لتغيير هذا الواقع. لذا عانت التوجهات الاقتصادية من الفوضى التي ترافقت مع المتغيرات الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وانعكس ذلك بوضوح على الواقع الذي يؤكد بالاعتماد على دور الدولة الاقتصادية مثل ما كان قبل التغيير. وعليه ظلت الدولة كالسابق تمارس هذا الدور. ومع الاعتراف بأهمية هذا الدور وضرورته في هذه المرحلة. إلا أنه يجب يتم التأسيس لمرحلة التغييرالاقتصادي الحقيقي في المستقبل، من ناحية اصبح هذا الدور يلاقي تاييد وقبول من بعض

---

[٤٥] سالم توفيق النجفي، مستقبل التنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٣٠٥، بيروت، تموز ٢٠٠٤، ص٩٤.

[٤٦] للمزيد ينظر: رمزي سلمان، السياسة النفطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٥، بيروت، تموز ٢٠٠٤، ص١٠٧.

الاطراف السياسية والاقتصادية، ومن ناحية ثانية يلاقي الرفض من بعض الاطراف الاخري.

الاستنتاجات

١- يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في إحداث عملية التحول باتجاه الديمقراطية، حيث تكون مدخلا مناسبا لدفع النظم التسلطية غير الديمقراطية للتحول الى نظم ديمقراطية، وتؤدي الازمات الاقتصادية إلى التشكيك في كفاءة السياسات العامة للنظام التسلطي، ومن ثُمَ التشكيك في حقه بالاستمرار في الحكم والسلطة، كما تؤدي الى انقطاع العلاقة بين قطاع التجارة و الصناعة والنظام في المجتمع .

٢- إن النمو الاقتصادي قد يكون عاملاً ضاغطا ومحفزا لاحداث التحول ومن ثم يؤدي الى زيادة نسبة المتعلمين، وتنشأ الثقافة السياسية الى الديمقراطية، وكذلك قد يؤدي الى ظهور الفروقات والطبقية بين الافراد في المجتمع نتيجة الزيادة في والتي مستوى الثراء تحد من حالة عدم العدالة في توزيع الثروات. لكن هناك صعوبات اخرى تتعلق بالقدرة على حل المشاكل الاقتصادية شبه المزمنة في الدولة التسلطية،

٣-تواجه الدولة التسلطية الصعوبات التي تتعلق بالقدرة على حل المشاكل الاقتصادية شبه المزمنة المتمثلة في اعداد العاطلين عن العمل بين الشباب، والانخفاض في مستوى الدخل الفردي لدى شريحة واسعة، نتيجة الفجوة الكبيرة بين المداخيل ولان عامل الموازنة مفقود في مستوى الدخل، وسوء التوزيع للثروة، مع وجود البنية الاقتصادية الريعية، وتراجع و تيرة التصنيع.

٤- اكدت العديد من الدراسات والابحاث على توقف نجاح عملية التحول الديمقراطي بوجود إنتقال اقتصادي ناجح يعمل على معالجة المشكلات

الاقتصادية الصعبة التي يعيشها افراد المجتمع. فالعامل الإقتصادي يمثل تحدياً مهم في عملية التحول الديمقراطي، وان تعرض الحكومات المتحولة ديمقراطياً لنكسات اقتصادية يمكن أن يقود إلى الفشل في تحقق الترسيخ الديمقراطي المنشود، لأن الديمقراطية تتطلب مستوى رفاه عام بين المواطنين، وكذلك تتطلب التوسع في حجم الطبقة الوسطى لكي تلعب دورها الصحيح ٠

٥- أن فشل بناء القاعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية يعود إلى غياب العملية الديمقراطية التي تتطلبها هذه القاعدة التي مازالت تفتقر إلى العمق الذي يمكنها من أن تجعل الديمقراطية السياسية قادرة على تثبيت جذورها وعلى هذا فإن العلاج هو في إحداث التغيير الاقتصادي إلى جانب التغيير الاجتماعي الجذري والشامل الذي يسجل بالنتيجة مجتمعاً أصلح لبناء دولة على أسس حديثة.

٦- إرتباط الفساد بحالات الإضطراب وعدم الإستقرار السياسي. خاصة في حالة الحروب الأهلية وضعف السلطة المركزية في مواجهة الجماعات المسلحة.

التوصيات

من الواجب تشخيص المشاكل والازمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية تلك التعقيدات والعقبات التي تمنع تقدم العراق اقتصادياً، من خلال التعرف على تلك العقبات يمكن تحديد الأولويات الاستراتيجية والاقتصادية للفترة القادمة، حيث تركت السياسات الخاطئة وسوء إدارة الاقتصاد الوطني التي فرضها الانظمة السابقة والاضطرابات الداخلية والحروب والحصار الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة، وعليه يمكن ايجاز توصيات البحث بالآتي:

١- استغلال الموارد الاقتصادية وتنمية المشاريع الخدمية وتوفير فرص عمل، **والتوزيع العادل لمنافع الدولة واستغلال الطاقات البشرية لأبناء البلد** وعدم حصر المنافع المادية بالسلطة ومنتفعيها.

٢- تطور التعليم وتنمية القوى البشرية.

٣- اعداد الاستبيانات الاحصائية لمعرفة حجم الطلبة المتخرجين من الجامعات والمعاهد والاعداد لتوفير فرص العمل الخاصة بهم وهذا من اختصاصات وزارة التخطيط وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي ووزارة التربية.

٤- اتخاذ خطوات جادة وفعالة لمكافحة الفساد الاداري والمالي ويجب أن تطلق عملية مواجهة الفساد من فهم ودراسة الفساد قطاعياً فأسباب وأشكال إنتشار الفساد في قطاع الأعمال لا بد وأنها ستختلف عن أشكال وأسباب إنتشاره في قطاعات أخرى مثل الصحة والتعليم والقضاء...إلخ. لا شك أن هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى إنتشار الفساد داخل أي قطاع، مثل ضعف سيادة القانون، وغياب الشفافية والمعلومات، وضعف آليات الرقابة والممارسية. ويمكن تجاوز الفساد المالي والاداري من خلال الارتكاز الى عمليات الاصلاح الجذري عن طريق تشريع قوانين صارمة بخصوص الفساد، وهذا لايتم الا من خلال منح القضاء استقلالية تامة، وكذلك تطوير الجهاز الاداري وتفعيل دور الرقابة المركزية.

٥- يؤدي العامل الاقتصادي دوراً بارازً في إحداث عملية التحول الديمقراطي كونه يتصل بتحديد مختلف مجالات التصنيع التي تتيح الموارد والعائدات الكبيرة التي تزيد من قوة الدولة وانعكاسها على رفاهية الفرد وديمومة عمله باستمرار، حيث التشغيل الكامل للموارد المتاحة وعدم اعتماد الدولة على اقتصاد أحادي الجانب، وعدم إتلاف المال العام في مشاريع وهمية أو إجرائية، كل ذلك يُوفر

الطاقة الكاملة لقوة الدولة وزيادة رصيدها بين الدول، وبالتالي سيشكل ضماناً لتحقيق التحول نحو الديمقراطي، فضلاً عن الارتكاز على اعتماد الحلول التدرجية للمشكلات بما يضمن الابتعاد عن النهج الشمولي التسلطي، واعتماد سياسات التنمية المستدامة لتحقيق خطوات واثقة صوب التحول الديمقراطي.

٦- ان متابعة التحرير الاقتصادي تتطلب إعطاء إهتمام أكبر من قبل السلطة الحكومية لتفعيل هذه العناصر على أساس التنسيق وبالعلاقة مع سياقه الزمني بدلاً من الجري وراء تحرير سريع، وهذا يتطلب عملية الاقتصاد العراقي تمديداً واضحاً لسياسة الإنتاج وصادرات النفط الخام ضمن الاستراتيجية العامة للبلد وبالعلاقة مع مختلف المصالح الأجنبية.

٧- خلق اصلاح اقتصادي واداري عن طريق جذب الاستثمارات ورؤوس الاموال الخارجية، من خلال التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق، وخصخصة القطاع العام تدريجيا، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الاقتصاد، وعلى الرغم من ان بعض اوجه الاستثمار تشكل خطرا على الاقتصاد، الا انه يمكن تدارك ذلك من خلال جذب الاستثمارات التي تطور الاقتصاد والصناعة وتشغيل الايدي العاملة من خلال استغلال الموارد بأفضل الطرق.